

الإتحاد الأفريقي : موقف صائب

أكد الإتحاد الإفريقي في التصريح الذي أصدره في السادس من فبراير لعام 2022 في دورته العادية الـ 35 لقمة رؤساء دول الإتحاد على رفضه للقرارات الإحادية والإجبارية التي تفرض على الدول العضوة في الإتحاد و ضد القانون الدولي وحقوق الإنسان . وبرز بانها تتعارض في المقام الأول مع ميثاق الأمم المتحدة. وعلى هذا الأساس دعى الإتحاد برفع الحصار غير القانوني والإجباري المفروض من قبل أمريكا ودول أوروبا على كل من ارتريا وجنوب السودان وزيمبابوي ، وان يتم إحترام خيارات هذه الدول، و أكد في نفس الوقت على تضامنه مع شعوب هذه الدول.

هذا القرار يعتبر بادرة فريدة في تاريخ هذه القارة وفي مؤتمرات الدول الإفريقية و مؤشر على وعي الحكومات وشعوب افريقيا.

ويذكر بان وفد ارتريا في المؤتمر وضع خطوط بالتركيز على ذلك أن أفريقيا تظل متفرجة و حقوقها غير القابلة للانتهاك في الخيارات السياسية المستقلة ومسارات التنمية الاقتصادية تتعرض للانتهاك باستمرار. مشيراً إلى ان هذا ناتج عن التصرفات الظالمة التي تقوم بها القوى الغربية لتوجه التطورات وفق مصالحها . مشيراً إلى ان الرضوخ والطاعة المفرطة من قبل أفريقيا قد ظل يخلق ارضية مهيأة لخدمة المصالح الخارجية.

ولتأكيد هذه الحقيقة يمكننا الرجوع إلى الوراء وبنظرة للتاريخ الذي لم يمضي عليه طويلاً ،حيث نجد الحصار غير العادل الذي فرضه مجلس الأمن على ارتريا في عام 2009 و 2011 وبدفع من أمريكا والذي إحيل مشروع القرار إلى مجلس الامن عن طريق الإيقاد وبعض الدول الإفريقية المكلفة لخدمة المصالح الخارجية. وقد دعمت في ذلك الوقت الدول الإفريقية التي كانت عضوة بمجلس الامن عدا ليبيا التي إمتنعت عن التصويت، للقرار الذي افتقد لسند قانوني لإرضاء مهندسي هذا القرار الظالم.

ومقارنة بهذا التاريخ الماضي والمشين للمنظمة الإفريقية فالقرار الذي إتخذه الإتحاد الإفريقي في مؤتمره الحالي يشكل مغذى كبير بالنسبة لدول القارة والمجتمع الدولي وكذلك للشعب الارترى الذي عانى كثيراً جراء هذه القرارات غير العادلة ووكذلك بالنسبة للشعوب الأخرى.

مغذى هذا القرار بالنسبة لدول أفريقيا يتمثل في خروج الإتحاد الإفريقي من الحضور الضعيف ومن العمالة ليعمل بالمستوى الذي يليق بكبرياء شعوب افريقيا ويدافع بكفاءة في المحافل الدولية

عن مصالح الأفارقة التي يمثلها .كما يدفع هذا القرار الشجاع لإمتلاك منظمة حرة ونشطة لا تهيمن عليها القوى الخارجية.

يمرر ايضاً هذا القرار للمجتمع الدولي رسالة واضحة بان القرارات الإحادية التي تتخذها بعض الدول بحق دول أخرى لرعاية مصالحها الخاصة بانها غير قانونية .

وكما هو معروف فان ميثاق الأمم المتحدة يعتبر هاماً ، وقد صادقت عليه جميع الدول الأعضاء.فهذا الميثاق مبني على مبادئ اساسية تتضمن الاعتراف المتساوي بسيادة الدول وأحترام سياستها الحرة ،والعيش بالتوافق وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة.وتؤكد المادة 2 (3) والمادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة على حل الخلافات التي تنشأ بين الدول بالطرق السلمية، وتكمن مسؤولية الأمم المتحدة في تهيئة الأساليب التي تساعد على حل القضايا بالطرق السلمية.

كما ان الامم المتحدة في بيانها عام 1965 تؤكد على انه لايجوز لأي دولة استعمال الضغوط السياسية والاقتصادية او اجراءات مماثلة بالتشجيع على انتهاك سيادة دولة عضو بالامم المتحدة بحق أية دولة .

كما ان بيان علاقات الصداقة بين الدول الصادر عام 1970، وميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية لعام 1973 يؤكد على ذلك .

كما يحذر المجلس الاستشاري لحقوق الانسان ، من فرض حظر احادي الجانب فيما يتعلق بالتعاملات مع النقد الدولي وكل ما يعيق التطور الاقتصادي والاستثمار ، وذلك لكونه يتعارض و مبادي وجوهر قوانين حقوق الانسان . ويمنع الدول من اصدار قوانين واتخاذ تدابير فرض حظر من جانب واحد.